المصـــــدر : الرياض - الرياض الاقتصادي
التـــاريخ : 04-12-2007
العـــدد : 14407
الصفحـات : 10
المسلسل : 60

المملكة كدولة معلوماتية.. كيف هو الحاضر وما التحديات؟

الفتيات مظلومات ومهملات من الخطط المعلوماتية فكيف يفعّل دورهن؟

نظام الجرائم المعلوماتية سيظل حبراً على ورق إلا إذا.. تم تطبيقه فعلياً

تسعى حكومة خادم الحرمين الشريفين باستمرار، لدعم التحول نحو مفهوم دولة معلوماتية و(اقتصاد قائم على المعرفة)، وتم تخصيص مبالغ كبيرة ليس آخرها مبلغ ١٠ مليارات ريال لبرنامج التعاملات الحكومية الإلكترونية خلال ٣ سنوات.

من المعروف أن أكبر مصدر للقوة في هذا العصر هو المعلومة، بحيث غدت المعلومات وتقنياتها ضرورة لكل مجتمع واقتصاد، من حيث توافرها وتنظيمها وحسن الاستفادة منها، ومع الثورة الحالية في المعلوماتية التي تعم العالم، أضحت التحديات أكبر، سواء من ناحية جمع المعلومات وتوثيقها وتخزينها واسترجاعها وتوصيلها، بالقدر والوقت المناسبين.

ومن الطبيعي أن يبرز كذلك العديد من التحديات القانونية أيضاً التي ترافق هذه الثورة المعلوماتية، فكان صدور نظام مكافحة جرائم المعلوماتية الصادر من مجلس الوزراء بتاريخ ١٤٢٨/٣/٧هـ، مكملاً وداعماً التحول نحو مجتمع معلوماتي صحي.

فالمجتمع المعلوماتي هو: المجتمع الذي يعتمد اعتماداً أساسياً على المعلومات الوفيرة بصفتها مورداً استثمارياً وسلعة استراتيجية، وخدمة متقدمة، ومصدراً للدخل القومي ومجالاً للقوى العاملة، وهناك ثلاث خصائص رئيسية تتحكم في مجتمع المعلومات، وهي:

١- استخدام المعلومات كمورد اقتصادي، حيث تعمل المؤسسات والشركات على استغلال المعلومات والانتفاع بها في زيادة كفاءتها.

٢- الاستخدام المتناهي للمعلومات بين الجمهور العام، بحيث يستخدم الناس المعلومات بشكل مكثف في أنشطتهم كمستهلكين، وكمواطنين لممارسة حقوقهم ومسؤولياتهم، فضلاً عن إنشاء نظم المعلومات التي توسع من إتاحة التعليم والثقافة لأفراد المجتمع كافة.

٣- ظهور قطاع المعلومات، كقطاع مهم من قطاعات الاقتصاد (اقتصاد المعرفة).

فما هي التحديات التي تواجه المملكة للتحول نحو المجتمع المعلوماتي؟ وما هو أساساً واقع المملكة كدولة معلوماتية (معرفية)؟ وماذا عن الجرائم المعلوماتية والوعي المصاحب لها؟ هذه التساؤلات وأكثر، نحملها إلى ضيوف ندوتنا.

المصـــــدر : الرياض - الرياض الاقتصادي
التـــاريخ : 04-12-2007 العـــدد : 14407
الصفحـات : 10 المسلسل : 60

*** «الرياض»: في ظل سعي حكومة خادم الحرمين الشريفين، للتحول نحو دولة المعرفة، ما هو تقييمكم للوضع الحالي للمملكة، كدولة معلوماتية؟**

– د. علي الشويش: التقنية هي أساس كل تقدم، وفي نظري بأن الجوانب الأخرى، هي الأكثر أهمية في التقنية، وأعني هنا الجانب الاجتماعي والاقتصادي والمعرفي والتشريعي والتنظيمي، هذه الجوانب رغم أهميتها فهي مع الأسف ضعيفة في اهتماماتنا التي قد تتوجه إلى جوانب أقل أهمية بكثير، وبشكل عام، استطيع أن اتفاءل بالنجاح بعد عامين من الآن، فالمشروعات التي أنجزت على أرض الواقع ونلمسها حالياً هي أكثر مما كان سابقاً، ومن ضمنها على سبيل المثال، المجلس العربي الموحد واستقبال برنامج خادم الحرمين الشريفين للعلوم والتقنية ونظام إدارة الصناعات والتقنية وبرنامج مصلحة الزكاة والدخل والمشروع السعودي للمشروعات الإلكترونية والخدمات الاجتماعية لإدارة العاصمة، وخدمات وزارة الداخلية كالعمرة وغيرها، كل هذه المشروعات نستطيع أن نسميها أشياء تدخل في الخدمة الإلكترونية، وتمت جميعها خلال السنتين الأخيرتين، وتعطي مؤشراً جيداً لقوة برامج التعاملات الإلكترونية في المملكة، خصوصاً وأن الرؤية فيه واضحة، والعام القادم سيشهد توسعا في هذا البرنامج، خصوصاً مع إنشاء وزراء الاتصالات وتقنية المعلومات، واختلاف الوضع الراهن عن السابق.

– د. عبدالحميد السليمان: تفضل الدكتور علي بذكر النقاط المهمة في الموضوع، وتحول المجتمع إلى مجتمع معلوماتي، لكن هناك نقاط مرتبطة بالوعي المعلوماتي في المجتمع، هذا التطور المعلوماتي لا بد أن يواكبه تطور رفع لمستوى الوعي المعلوماتي، وما أشاهده الآن محصور دائماً في شريحة معينة أو شريحة سنية من المجتمع، فنجده بين الشباب الجامعي، بينما تفتقده الشرائح الأخرى، ولا تتمتع بالوعي المعلوماتي اللازم، وفي تصوري بأن هذا التقصير كبير، فحينما ننشىء الطفل على أهمية المعلومة وأهمية أن تكون لديه معلومات ومهارات ترفع من وعيه المعلوماتي في تحديد المعلومة التي يحتاجها والمهارات التي يحتاجها واستخدام هذه الوسائط اتصور أننا سنصل إلى نتيجة تحقق فعلاً مجتمع المعلوماتية.

– د. فهد بن محيا: حكومة خادم الحرمين الشريفين لم تقصر أو تتوانى في توفير كل ما من شأنه نشر المعلومة، فهناك الوزارات والجامعة وكليات التقنية التي تتضافر لتوفير مخرجات جيدة في مجال الحاسب الآلي والمعلوماتية، ويتم التركيز على الحاسب الآلي في كل المجالات، وبعض الإجراءات الإلكترونية فعلت وطبقت بنجاح، وذلك مثل ما طبق شكلاً أكثر مما هو فعل، كمدينة الملك عبدالعزيز للعلوم والتقنية، وهناك جهات أخرى طبقت بشكل جدي وناجح، كالابتعاث، والتأشيرات الإلكترونية، ولا بد من وضع خطة مستقبلية ومنطقية للوصول إليها من وقت لآخر، ومشكلتنا أن بداياتنا دائماً متأخرة جداً، وللحاق بالركب الذي يسبقنا وسبقنا، يجب علينا المثابرة والاجتهاد وتكثيف العمل، وبالرغم من كون جريدة «الرياض» سباقة بايجاد صفحة مستقلة لتقنية المعلومات عام ٢٠٠٠، إلا أن اهتمام الإعلام المحلي جاء متأخراً، وتخصيص الجريدة كذلك صفحة أسبوعية للتعاملات الإلكترونية هو شيء جميل في مجال التوعية الإعلامية بذلك، ولكن لا يزال هناك نقص في عملية التوعية الإعلامية والعملية التعليمية كذلك، واعتقد أن الدولة استثمرت كماً كبيراً من الأموال في التقنية وأخيراً لاحظنا بأن هناك تنسيقاً بين عدد من الوزارات بحيث يتم ربط بنود الشؤون المالية بسمو الأمير مقرن بن عبدالعزيز، رئيس الهيئة العليا للتعاملات الإلكترونية، حتى لا يكون هناك عدم تنسيق بين الوزارات، فوجود التنسيق يضمن لنا أن عدداً من الوزارات تصل إلى

المصـــــدر : الرياض - الرياض الاقتصادي
التـــاريخ : 04-12-2007 العـــدد : 14407
الصفحـات : 10 المسلسل : 60

الضيوف المشاركون:

د. علي بن شويش الشويش،
أستاذ مشارك كلية علوم الحاسب والمعلومات
بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية،
ووكيل عميد شؤون المكتبات حالياً
د. فهد المحيا،
رئيس قسم نظم المعلومات، كلية علوم الحاسب الآلي
بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية
د. عبدالحميد بن محمد السليمان،
رئيس قسم دراسات المعلومات، كلية علوم الحاسب الآلي
بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية
إدارة الندوة - حمد الفحيلة،
محمد البهلال، نايف أبو صيدة:

الحدث في وقت متزامن، وانتفاء أي التباس في تغيير الأنظمة، فإذا تكلمنا تقنياً، اختلاف الأنظمة بين الوزارات يصعب عملية الترابط بينها.

*** «الرياض»: كيف تقارن مجتمع المملكة معلوماتياً بدول الجوار؟**

- د. علي الشويش: مقارنة المملكة بالدول الأخرى سواء كانت المجاورة أو المتقدمة، تعطينا مؤشراً جيداً عن وضعنا الحالي، فنحن أفضل بكثير من الإمارات ومصر وغيرها، وعلى مدى عدة سنوات قادمة نستطيع ان نقارن دولاً اكثر تقدماً، فنحن نخطو بشكل قوي.

د. عبدالحميد السليمان: حينما نريد ان نقارن لابد ان نقيم بشكل دقيق والوضع السائد جيد ربما، لكن بالرجوع الى البيانات قد لا تكون متوافقة مع ما نملك من امكانيات، اذا لابد من ان تكون المنظومة متكاملة وضرورة الاهتمام بكل الجوانب لكل نصل الى رؤية كاملة للوضع في الوزارات والقطاعات الحكومية وكذلك القطاع الخاص من مؤسسات وغيرها من الأنشطة في البلد.

د. فهد بن محيا: بالنسبة للتقييم يفترض ان يكون هناك نوع من التقييم للأعمال التي تمت في الوزارات والدوائر الحكومية، والقطاع الخاص، وتقييم المحاسبة حتى يكون هناك تقييم عام وتشجيع الشركة او المنشأة بغض النظر سواء حكومية او أهلية، وإبراز لأعمالها، وهذا النوع من التشجيع سيولد نوعاً من المنافسة في المعلومات بشكل عام او التقنية بشكل خاص، وأيضاً سيدفع المقصر بطريقة غير مباشرة ليقوم باللحاق بالركب الخاص بالنظام.

الرياض: ما مدى رضاكم عن الوضع الحالي للمعلوماتية في المملكة؟

د. علي الشويش: بشكل عام، كما قلت سابقاً اذا وضعت اهدافاً منطقية قابلة للتحقيق فعلاً، استطيع ان اقيم بشكل صحيح، انا اتحدث عن نفسي الى حد كبير، خصوصاً السنوات الأخيرة اعطتني مؤشراً يقول بأنه الى حد ما، راض عن الوضع.

الرياض: هل هناك سياسة وطنية للمعلومات واضحة ومبنية على استشراف وعلى دراسة ميدانية او ارقام بالمملكة؟

د. علي الشويش: تمت قبل عدة سنوات خطة بتكليف من سمو ولي العهد انذاك الملك عبدالله حالياً، وذلك بتأسيس جمعية الحاسب الآلي وقد انجزت الخطة، وهذه

المصـــــدر : الرياض - الرياض الاقتصادي
التـــاريخ : 04-12-2007 العـــدد : 14407
الصفحـات : 10 المسلسل : 60

الخطة بعدما انشأت وزارة الاتصالات وتقنية المعلومات اصبحت ممكنة الآن بعد ان تولتها الوزارة، وهناك خطة اخرى وهي الخطة الوطنية للعلوم والتقنية، بعيدة المدى وكذلك الخطة الخمسية للمعلومات التي تبنتها مدينة الملك عبدالعزيز للعلوم والتقنية، وهناك خطة ثالثة طرحها معهد الإدارة العامة في احد المؤتمرات، تولاها ضمن الحكومة الإلكترونية، قبل انشاء برامج التعاملات الإلكترونية، واذكر ان امارة منطقة المدينة المنورة كانت تطمح كذلك الى شيء مماثل، وغيرها كثير، فالقضية ليست بالتخطيط بقدر ماهي بالتطبيق، لدينا خطط الآن وخطة مدينة الملك عبدالعزيز للعلوم والتقنية شاركت فيها، وخطة الحاسب الآلي متقنة، لكن المشكلة دائماً تكمن في التطبيق ومتابعة التطبيق، لأنه عادة بعد ان تنشر هذه الخطط تصبح العملية روتينياً الى ان تجمد المشروعات التي اقرت في الخطة.

د. عبدالمجيد السليمان: الوضع بلاشك في وضع الخطط يسير بشكل جيد، لكن ينقص هذه الخطط كما ذكر الدكتور على التقييم الذاتي من جانب خدمات المعلومات، وطبعاً هذه تشغل جهات ومؤسسات كثيرة في الدولة، وهذا الجهد الذي يبذل هل فعلاً سيكون له تقييم ذاتي بحيث تعرف الواقع ثم بعد ذلك تنطلق، نحن دائماً حينما نضع الخطط نضعها بناء على وجهات نظر تفتقر الى بيانات تمثل الواقع من اجل ان ننطلق منه، ودائماً الخطط حينما توضع على مدى سنتين او ثلاث او سبع سنوات نأتي في الآخير عندما نريد ان نجني فلا نجد شيئاً لا نقيم ما عملناه سابقاً، وهذه نقطة مهمة أؤكد عليها دائماً.

د. فهد بن محيا: أؤكد على ما ذكره الزملاء، فقد ذكروا ان التطبيق والتقييم مهمان، ولو لاحظنا ان الدكتور علي ذكر عدداً من الخطط، واعتقد انه سيكون هناك تقاطع في عملية هذه الخطط، فكل خطة يفترض ان تكون قد بدأت من نهاية الخطة السابقة، لكن لاحظنا ان كل لجنة تأتي وتكون خطة مستقلة وتبدأ من مرحلة ما قبل بداية الخطة الأولى، وهذه بسبب عدم التنسيق بين الجهات، ولاحظنا ذكر عدة جهات منها معهد الإدارة وجمعية الحاسبات ومدينة الملك عبدالعزيز وأمارة المدينة المنورة، والتي كانت لها ايضاً تجربة لم يتم تقييمها ولم ار اي احد من الوزارات قام بتقييم التجربة.

د. علي الشويش: تعقيباً على ما ذكره الدكتور عبدالحميد وأقول اننا عندما كنا نشتغل في الخطة كنا نبحث عن معلومات نستند عليها في تقييم الوضع الحالي، ووصلنا الى مرحلة لم نستطع ان نصل فيها الى احصائيات لدرجة اننا بدأنا نلجأ الى الرسالات العلمية مثل رسالات الدكتوراة والماجستير التي عمدت الى دراسات مسحية لبعض الإحصائيات ونأخذ منها الإحصاء، ولا نستطيع ان نصل الى اي احصائيات بالمقارنة مع الدول الأخرى التي تستطيع فيها ان تصل الى ما تريد.

د. عبدالحميد السليمان: الخطط تبنى بناء على مشكلة وقتية، وهي ردة فعل لشيء معين، وهناك العديد من المشروعات الكثيرة التي نفذت على المستوى الوطني، ولكن دون جدوى او بلا جني ثمار، والسبب ان الكثير من المشروعات المعلوماتية نفذت كما ذكرت مرتبطة بجوانب تقنية، وكانت ردة فعل معينة، وعملت خطط لم تحقق اهدافها، والخطة اذا وضعت تركز على فئة سنية معينة وكأنها تهتم بفئة الشباب لظروف محيطة وكذلك فئة النساء والأطفال.

د. فهد بن محيا: أنا أؤكد على الناحيتين اللتين ذكرهما الزملاء، وهما ناحية التطبيق وناحية التقييم وناحية عدم وجود خطة معينة، دعوني احددها في ثلاثة اشياء، بالنسبة للخطط نلاحظ ان هفي كل مرحلة معينة نجد مؤسسة حكومية تتبنى خطة وتدعمها وبعد لا نجد شيئاً من النتائج، ولا الخطة نفسها طبقت ولا من طبقت عليه الخطة!.الرياض: لدينا الآن

المصـــــدر : الرياض - الرياض الاقتصادي
التـــاريخ : 04-12-2007 العـــدد : 14407
الصفحـات : 11 المسلسل : 60

الأنظمة التي طبقت مؤخراً مثل نظام الجرائم ونظام المكافحة والأنظمة الأخرى، يلاحظ في هذه الأنظمة أنه لا توجد توعية بكل نظام، واسهام هذه النظام وتحويله الى المعلوماتية والمعرفة كدولة أو مجتمع.

د. فهد بن محيا: جميل جداً إيجاد نظام الجرائم والأنظمة الأخرى المشروعة في عملية التعامل الالكترونية، والعملية المعلوماتية، لكن عملية التطبيق إلى الآن لا نلاحظ اثارها وهل ستفعل هذه الأنظمة والقوانين؟ وإذا فعلت فربما على نطاق بسيط، ولكن على المستوى التعليمي أو الإعلامي لم نر شيئاً، واكرر بأن وجودها هو شيء جيد، والأهم هو التطبيق، وأتمنى تسليط الضوء عليها إعلامياً والتعريف بها.

الرياض: من هي الجهة المسؤولة عن التوعية في نظام المكافحة في الجرائم المعلوماتية؟

د. فهد بن محيا: لا توجد جهة معينة، واعتقد انها جهات عديدة تشترك في ذلك، منها الجهات التعليمية وهي المؤسسات التعليمية بشكل عام، ونحن كأعضاء هيئة تدريس مسؤولون عن الناحية التعليمية كذلك، وهناك الإعلام والصحافة سواء الخاص أو الحكومي، فكلنا نشترك في المسؤولية، ويجب تسليط الضوء من وسائل الإعلام على التوعية المعلوماتية ومكافحة نظام جرائم المعلوماتية.

د. عبدالحميد السليمان: جانب التوعية مهم، ومن المفترض ان يهتم به المجتمع نفسه، ولكن السؤال هو دور جهات التعليم؟ فهو ليس دور معلم مجتهد من نفسه، فلابد ان تكون بشكل مرتب وعبارة عن مقررات، فنحن مثلاً في كلية الحاسب الآلي، لدينا ما يسمى مقرر اخلاقيات المعلومات وتشريعاتها، بحيث تخدم الطالب وتعريفه بالأنظمة التي تحكم هذا الجانب، وكون أن سبق الإعلان عن النظام دون تفعيل توعوي، فلن يجدي شيئاً، واخصائي المعلومات يعرف الجوانب المترتبة على هذا النظام، فيقوم بجميع الإجراءات ومراعاة العقوبات.

د. علي الشويش: المجتمع ما زال ينتظر إلى ما يتداول في المنتديات من مخالفات ليست بجرائم

د. علي الشويش: نظام الجرائم المعلوماتية هو أحد جوانب النظام التشريعي، والجانب التشريعي مع الجانب التنظيمي، وكذلك الإعلامي التوعوي لتشكيل منظومة لنجاح المشروع، فإذا أضفنا ضعف التطبيق والمتابعة، ستصبح الصورة متكاملة بالفعل، وإذا اختل احد هذه الجوانب، فإن

المصـــــدر : الرياض - الرياض الاقتصادي
التـــاريخ : 04-12-2007 العـــدد : 14407
الصفحـات : 11 المسلسل : 60

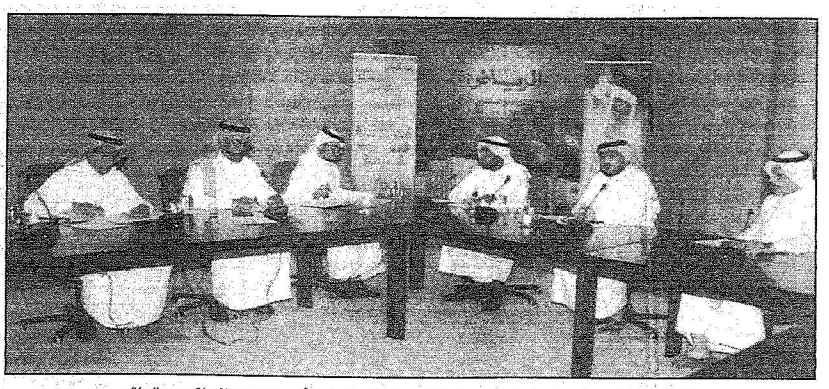

الضيوف المشاركون د. فهد بن محيا، د. عبدالحميد السليمان د. علي الشويش، نايف أبو صيدة، حمد الفحيلة، محمد البهلال

بقية الجوانب حتى لو كانت ستخفف، سنخرج بنتائج جيدة، ونحن نعرف ان نظام الجرائم وغيره هو نظام تشريعي فإذا طبق في أي دولة ولم يصدر صدى لهذا النظام بأنه موجود ومطبق ومفعل، فلن يصبح رادعاً للناس، ومجرد حبراً على ورق.

د. فهد بن محيا: لقد ذكر الدكتور عبدالحميد ان التوعية والتركيز الإعلامي هو أن المتخصص يكون في أغلب الأوقات عنده معرفة سواء في قراءة الكتب أو المناهج، وألاحظ ان اغلب الجرائم تكون من اناس بسطاء، لهم هواية فقط ويحاولون فعل شيء مختلف لكسر روتين حياتهم الممل او الفارغ والتافه، وأغلبهم لديهم انحرافات نفسية او مرضي، فالتوعية يجب ان تكون اجتماعية كذلك، وجميل ان يكون لدينا مناهج وكتب عن أخلاقيات المهنة.

د. علي الشويش: ان استخدام كلمة جرائم في النظام شيء ايجابي جدا، لأن المجتمع ما زال ينظر الى هذه الأمور على أنها ليست من الجرائم، ويرى أنها مخالفة، ولكن استخدام كلمة جريمة يعطي انطباعا للناس انها تصل الى الحد الذي يصل فيه الدم وغيره، فالغياب قد يصل الى السجن وعقوبات رادعة كثيرة، ان استخدام هذه الكلمة تعطي الاحساس بقوة الفعل، ولو استخدمت كلمة في النظام عدا كلمة جريمة فلن يصبح بذات قوة الاستخدام الحالية.

د. فهد بن محيا: الجرائم من أناس بسطاء يحتاجون إلى رادع قوي

د. عبدالحميد السليمان: في النهاية نصل الى أن هذا السلوك السلبي لا أن يعالج بطريقة او أخرى، فقد تفضل الدكتور فهد بذكر بعض سلوكيات انحرافية لمجرمي المعلوماتية، فلابد من جهات تردعهم وجهاز يرعى هذا النظام ويتولاه.

«الرياض»: بالنسبة لقانون مكافحة الجرائم المعلوماتية، هل سيكون رادعا او مقوما بالدرجة الأولى.

د. علي الشويش: لا اظنه كمقوم، ولكن كرادع ممكن، لأنه كتقييم ما زلنا نفتقد الى احصائيات وارقام دقيقة.

«الرياض»: ما هي الجهة المسؤولة عن التوعية وعن الردع، هي هل وزارة الداخلية من جهة التطبيق والتنفيذ والمحاسبة، ام هيئة الاتصالات وتقنية المعلومات ام هيئة التحقيق والادعاء العام؟

- د. علي الشويش: دائماً نلجأ الى وضع المسؤولية على جهة واحدة، وهذا غير صحيح، فالمسؤولية احيانا تقع على أكثر من جهة، فهنا أرى أن وزارة الاعلام تتحمل المسؤولية وكذلك هيئة الاتصالات وتقنية المعلومات بحكم كونها الجهة التشريعية، والجامعات كونها تتحمل مسؤولية التعليم، فلا نستطيع أن نحمل وزارة الداخلية العبء وحدها.

د. فهد بن محيا: في اعتقادي ان توضيح الأثر

المصـــــدر : الرياض - الرياض الاقتصادي
التـــاريخ : 04-12-2007 العـــدد : 14407
الصفحـات : 11 المسلسل : 60

السلبي للجرائم او المخالفات الالكترونية سيوضح للمجتمع بشكل عام خطورة هذه الجرائم، فمثلا لو رأينا جريمة سطو على بنك فهذه جريمة ، ولكن ان يحاول ان يسطو على بنك الكترونياً فلا يعتبرها البعض جريمة وهنا المشكلة، وتوضيحها هو المطلوب من التوعية.

د. عبدالحميد أرى أن جميع المؤسسات سواء القطاع العام او الخاص فهدفها المجتمع، وبالتالي لابد أن تكون المسؤولية مشتركة.

«الرياض»: المجتمع المعلوماتي هو المجتمع الذي يعتمد اعتمادا اساسيا على المعلومات الوفيرة بصفتها موردا استثماريا وخططا استراتيجية وخدمة متقدمة ومصدرا للدخل القومي، ومجالا للقوى العاملة، وهناك ثلاث خصائص رئيسة تتحكم في مجتمع المعلومات: اولا استخدام المعلومات كمورد اقتصادي وثانيا الاستخدام اللامتناهي للمعلومات بين العامة كمستهلكين ومواطنين، وثالثا ظهور المعلومات كقطاع مهم من قطاع اقتصاد المعرفة، هل ينطبق هذا التعريف على المملكة كمجتمع معرفي، أو لنقل متى سينطبق؟

د. علي: كما أسلفت في البداية، بأن قضية المقارنة مهمة جدا، وهذه اعديها مرة أخرى، لأن الذي ذكرته لا ينطبق علينا حاليا كما انه ينطبق على الولايات المتحدة وبريطانيا وبعض دول امريكا، لكن ان نقارن انفسنا بهم فلا اؤيد ذلك، لأنهم وصلوا الى درجة معينة من التقدم، ونحن لم نبدأ الا منذ ثماني او سبع سنوات، وأعتقد ان هذا فيه ظلما لنا لأن فترة تجربتنا قصيرة جدا، وقطاع تقنية المعلومات حاليا من أغلى القطاعات من ناحية الدخل القومي، مثل قطاع الاتصالات، فهو اكثر دخلا من قطاع الكهرباء ومجتمعنا لم يصل بعد الى هذه المرحلة.

د. عبدالحميد السليمان: التوعية الإعلامية تحد من مخالفة البسطاء ومن لديهم انحرافات تقسيم

د. عبدالحميد: اذا اردنا ان نحقق مجتمع معلومات يخدم جميع شرائح المجتمع من فئات الأطفال والنساء والمراهقين، فالاحتياج المعلوماتي يحتاجه الجميع، ونحن في الجامعات نعاني من قلة المعلوماتية ومصادها للطالبات على سبيل المثال، فالمكتبة الموفرة للطالبات لا تقارن باي حال من الأحوال بمثيلتها للطلاب، فكيف نحقق مجتمعا معلوماتيا ونحن نركز على فئة معينة فحسب؟!

المصـــــدر : الرياض - الرياض الاقتصادي
التـــاريخ : 04-12-2007
العـــدد : 14407
الصفحـات : 11
المسلسل : 60

التوصيات

- توحيد الخطط على مستوى المملكة لنجاح الدولة المعلوماتية.
- التركيز على الجانب التوعوي بشقيه الاعلامي والأنظمة في المعلوماتية
- تفعيل الأنظمة والاجراءات حتى تتوصل الى النجاح المعلوماتي.
- الاهتمام بنشر المعلومة الصحيحة والمصادر الصحيحة للمعلومات.
- ضرورة اهتمام بالمراحل السنية لجميع فئات وشرائح المجتمع في التقنية.
- التركيز على المصادر المعلوماتية وابراز دورها الفعال.
- فك الارتباط بين المعلومة والمناهج الدراسية، وربطها بمصادر معلوماتية.
- تلافي التكرار والازدواجية سواء في الخطط أو في الجهات التي تتابع التقويم المستمر والتطبيق.
- وجود نظام مستقل ومتكامل للمعلومات والتقنية مدعاة للنجاح.
- التوسع في مجالات معينة للتنظيمات في خدمات المعلومات.
- المشاركة والاسهام في نظم الشبكات على المستوى المحلي والاقليمي
- تنمية مصادر المعلومات بشتى المجالات.
- تحديد منظومة الخدمات والمعلومات بشكل عام.